المؤتمر الإقليمي حول السكان والتنمية: خمس سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013

عرض المملكة المغربية

بيروت، لبنان
30 تشرين الأول - 1 تشرين الثاني 2018

الإصلاحات المؤسساتية والمجتمعية

تهدف الإصلاحات المؤسساتية والمجتمعية التي عرفها المغرب إلى تعزيز المشاركة والتأطير وتعبئة السكان. ويتعلق الأمر بالانفتاح على المعايير الدولية في كل الميادين في مغرب يتسم فيه المشهد المؤسساتي والنموذج التنموي، بطابع تحدده ثورة دستورية، حيث كرس الدستور جميع المكتسبات المجتمعية التي تحققت خلال السنوات الماضية وفتح جيل جديد من هذه المكتسبات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تتعزز بها آليات تخليق الحياة العامة. مما أصبح معه المجتمع المدني وما يزخر به من طاقات متوفرا ليس فحسب على إمكانيات الانخراط والمشاركة في تحديد ومتابعة وتقييم السياسات العمومية، بل مطوقا بواجب دستوري يقتضي منه القيام بها.

ومن هذه الزاوية يتضح البعد الاستراتيجي الذي تمثله الجهوية المتقدمة التي أقرها الدستور في تمتين دعائم النموذج التنموي المغربي بما أعطى لأجهزة تدبيرها من مشروعية التمثيلية واتساع الاختصاصات، مع تعزيز لدور أجهزتها التنفيذية وآليات للتعاون ما بينها والشراكة مع مؤسسات محيطها ومدها بالموارد المالية.

وقد تعززت هذه الإصلاحات بتعزيز روابط شراكة مربحة في إطار السياسة الخارجية لبلدنا التي جعلت من التعاون جنوب–جنوب اختيارا استراتيجيا، والتي ساهمت في تشجيع الاستثمارات خاصة في مجالات الطاقة والأبناك.

حقوق الإنسان

- لقد التزم المغرب بحزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا. وقد عمد بالفعل، إلى اعتماد قوانين وسياسات عمومية جديدة من أجل ضمان فعلي لهذه الحقوق وتعزيز التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.
- من أجل تنفيذ المقتضيات الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، تمت المصادقة على عدة قوانين تنظيمية بين سنتي 2014 و2018، تحدد اختصاصات الهيئات الدستورية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كما انخرط المغرب أيضا في إصلاح شامل وعميق لنظامه القضائي، يمكن من تعزيز مبادئ الاستقلالية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان. وقد توج هذا المسلسل بتنفيذ ميثاق إصلاح النظام القضائي الذي تم اعتماده سنة 2013.
- تم دعم هذه التدابير المؤسساتية من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات العمومية المواتية للنهوض بحقوق الفئات:
  - الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين سنة 2013،
  - السياسة الجديدة للهجرة واللجوء سنة 2013،
  - السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة سنة 2015،
  - الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب للفترة 2015-2030،
  - السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2015،
  - للنهوض بحرية الرأي والتعبير، تمت المصادقة سنة 2016 على قانون متعلق بالصحافة والنشر يمكن من الحفاظ على هذه الحريات وحمايتها.
  - الحرص على التربية والتكوين المستمر في مجال ثقافة حقوق الإنسان حيث تمت سنة 2016 مراجعة الكتب المدرسية لجعلها تتماشى مع حقوق الإنسان والمواطنة.
  - للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، يتم حاليا إعداد إطار استراتيجي يهدف إرساء أسس ضامنة لحقوق هذه الفئة، وبيئة حمائية تنسجم وتستجيب للسياق الوطني والدولي، وأهداف التنمية المستدامة 2030.

المساواة بين الجنسين، الإنصاف وتمكين المرأة

لقد حقق المغرب خلال السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال المساواة في حقوق الإنسان والنوع. يتعلق الأمر:

- مراجعة العديد من المدونات (مدونة الأسرة، قانون الجنسية، المراجعة الجزئية لمجموعة القانون الجنائي، إلخ)
- المصادقة على مجموعة من القوانين (قانون محاربة العنف ضد النساء، قانون العمل المنزلي، إلخ)
- التكريس الدستوري للمناصفة وتحسين تمثيلية النساء في هيئات اتخاذ القرار على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي وحصولهن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بالصحة والتعليم والشغل.
- على المستوى المؤسساتي، تم إرساء هيئات للتتبع واليقظة، ويتعلق الأمر بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام والمرصد الوطني للعنف ضد النساء.
- اعتماد استراتيجيات وطنية وتدابير مهمة لإدماج مقاربة النوع في مختلف البرامج الحكومية. من خلال:
  - ✓ الخطة الحكومية للمساواة (إكرام1: 2012-2016 وإكرام2: 2017-2021)،
  - ✓ استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية (2016-2020)،
  - ✓ البرنامج التحسيسي المندمج لمحاربة العنف والتمييز ضد النساء سنة 2013،
  - ✓ التخطيط والميزانية المرتكزة على النتائج أخذا بالاعتبار مقاربة النوع.
- وبالرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك بعض المعيقات، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول لمراكز القرار الذي يظل ضعيفا ودون نسبة الحد الأدنى للثلث المحددة من طرف الأمم المتحدة. وتظل النساء أقل تمثيلية (كما وكيفا) على مستوى سوق الشغل بمعدل نشاط لا يتعدى 22,4% سنة 2017، (أي بفارق بين الرجال والنساء يبلغ 46,7 نقطة).
- وفيما يتعلق بالولوج إلى التعليم، تعد الفتيات القرويات أكثر تأثرا بالهدر المدرسي، ولا سيما على مستوى الثانوي الإعدادي بمعدل هدر بلغ 8% خلال الموسم الدراسي 2016-2017.

التعليم وبناء القدرات

قام المجلس الأعلى للتربية، والتكوين والبحث العلمي، وبعد إجراء تقييم شامل للميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوضع إستراتيجية جديدة للفترة 2015-2030 بعنوان "الرؤية الإستراتيجية 2030"، التي تستند خطوطها الرئيسية على ثلاثة مبادئ أساسية:

- ✓ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص،
- ✓ مدرسة الجودة للجميع،
- ✓ مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي.

يتعلق الأمر بتعزيز جودة التعليم من خلال تغيير منطق التعلم. والفكرة هي الانتقال من التلقين الأفقي للمعرفة والحفظ، إلى منطق تنمية الحس النقدي، وبناء الشخصية، واكتساب اللغات، والمعارف والمهارات.

تم تسجيل ارتفاع العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين بالتعليم على المستوى الوطني بتزايد سنوي بلغ:

التعليم الأولي: 1,55% في المتوسط السنوي (2,33% لدى الفتيات) بين 2011-2012 و2016-2017.
التعليم الابتدائي، 0,95% في المتوسط السنوي بين 2011-2012 و 2016-2017.
التعليم الثانوي الإعدادي، 2,01% في المتوسط السنوي بين 2011-2012 و 2016-2017.
التعليم الثانوي التأهيلي، 0,92% في المتوسط السنوي بين في الفترة بين 2011-2012 و2016-2017.

ومع ذلك، على الرغم من التطورات المحققة، لا تزال هناك بعض الإكراهات، منها على الخصوص:

- ✓ الخصاص في التعليم الأولي هو عامل قوي في تعميق تفاوتات الولوج والنجاح؛
- ✓ حجم الهدر المدرسي يغذي التفاوتات الاجتماعية للنجاح في التعليم ؛
- ✓ ضعف المكتسبات الدراسية والمردوديات الداخلية يؤثر على جودة التعلم؛
- ✓ النقائص على مستوى آليات الحكامة.

لمعالجة هذه الإكراهات، تهدف الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 "**من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء**"، إلى تعميم التعليم الأولي الإلزامي، وتكوين وتأهيل المدرسين، وولوج ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم، والنهوض بالمدرسة القروية، والتحسين المستمر للمردودية الداخلية للمدرسة، وتعميم التعليم الشامل والتضامني لجميع الأطفال دون أي تمييز، وتقوية الجهود لضمان تعليم مستدام يمكن من محاربة الانقطاع والهدر المدرسي والتكرار.

الفقر وعدم المساواة

عرف الفقر متعدد الأبعاد، شأنه شأن الفقر النقدي، انخفاضا كبيرا مع مرور السنين. فبين سنتي 2004 و2014، انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد بشكل كبير، وقد وصل هذا الانخفاض إلى:

- 67.2% على الصعيد الوطني، إذ انخفض من 25.0% إلى 8.2%،
- 78% بالوسط الحضري، إذ انخفض من 9.1% إلى 2.0%،
- 60% بالوسط القروي، إذ انخفض من 44.6% إلى 17.7%.

ويبلغ العدد الإجمالي للسكان الفقراء حسب المقاربة المتعددة الأبعاد، حوالي 2.8 مليون نسمة، منهم 2.4 مليون قرويين و400 ألف حضريين.

لا يزال مستوى الفرق في مستويات المعيشة، على الرغم من اتجاهه التنازلي مؤخرا، قريب من العتبة غير المحتملة اجتماعيا (جيني يساوي 0.42). فهو يهدد إنجازات المغرب في مجال مكافحة الفقر النقدي ويغذي الفقر الذاتي.

تندرج السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر والفوارق ضمن إستراتيجية استهداف متزايد، وتهدف على الخصوص إلى سد العجز الاجتماعي، من خلال تعزيز الاستثمارات في التنمية الاجتماعية، وتعزيز الاندماج المهني للفئات الاجتماعية الهشة، من خلال سياسات عمومية قطاعية، محورها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى تعزيز شبكات نظام الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة. وهكذا، التزمت الحكومة بتنفيذ البرامج التالية للحماية الاجتماعية:

- ✓ برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة في إطار الحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي؛
- ✓ برنامج "دعم": الموجه مباشرة للنساء الأرامل اللواتي تعانين من الهشاشة؛
- ✓ برامج للأشخاص المعاقين؛
- ✓ دعم الطاقة والغذاء (صندوق المقاصة)؛
- ✓ التعويض عن فقدان الشغل، (IPE منذ يوليوز 2013)؛
- ✓ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل العمال الفلاحيين.

خريطة الفقر المتعدد الأبعاد على مستوى جهات المملكة المغربية 2014

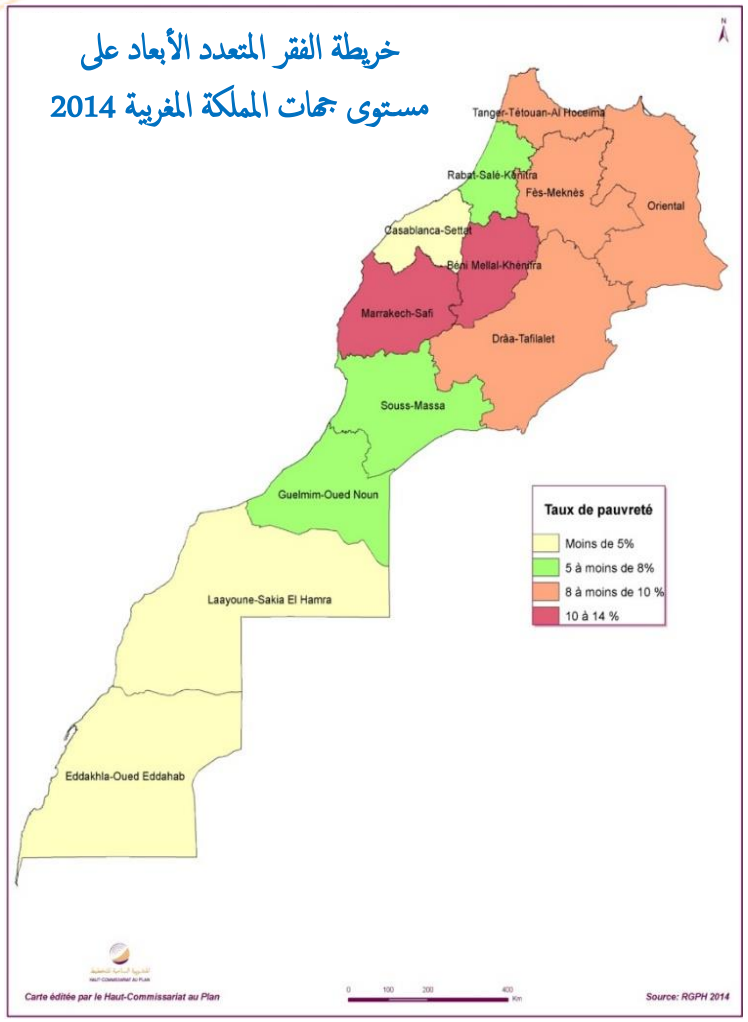

الصحة

في القطاع الصحي، أحرز المغرب تقدما كبيرا، حيث شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضا كبيرا مع تسجيل تناقص أكبر خلال الفترة بين سنة و5 سنوات، وذلك بفضل تضافر عدة برامج:

- ✓ البرنامج الوطني للتلقيح،
- ✓ البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المصاحَبة بالإسهال،
- ✓ برنامج النقص في المغذيات الدقيقة،
- ✓ تعزيز تغذية الرضع وخاصة عبر الرضاعة الطبيعية.

كما انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ، ولكن لا تزال هناك تفاوتات بين وسطي الإقامة وبين الجهات.

وتتلخص المعيقات، من بين أمور أخرى، في عدم تغطية الوسط القروي بشكل كاف بالبنية التحتية للعلاجات وبالأطر الطبية وشبه الطبية، وفي الفقر والأمية وظروف النظافة السيئة في محيط العيش.

من أجل مواجهة الضغوط المتزايدة للطلب على الخدمات الصحية، انخرط المغرب في مسلسل إصلاحات تمس الجوانب المتعلقة بتمويل هذا القطاع وتنظيمه. وهكذا، في أعقاب إستراتيجيتي 2008-2012 و2012-2016، شرع المغرب في استراتيجية 2017-2021. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى:

- ✓ تحقيق الإنصاف في عرض خدمات العلاج بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي،
- ✓ تيسير الاستفادة منها من طرف السكان الأكثر حرمانا،
- ✓ تخفيض تكلفة العلاجات والأدوية.
- ✓ تخفيض الحصة التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة وإلى التكفل، بشكل كبير أو كليا، بمصاريف الأمراض طويلة الأمد.
- ✓ تعتزم تقليص معدل وفيات الأمهات والأطفال، وتوفير خدمة صحية عمومية فعالة،
- ✓ القضاء على داء الإيدز سنة 2030 من خلال برمجة عدة تدابير تروم أساسا الوفاء بالتزام المملكة بخصوص أهداف التنمية المستدامة.

التمدن والمدن في المغرب

يستمر معدل التمدن في المغرب في الارتفاع منتقلا من 29,1% سنة 1960 إلى 55,1% سنة 2004 و60,3% سنة 2014. وسوف يصل إلى 62,4% في سنة 2018 و73,6% في سنة 2050.

في سنة 2014، بلغ عدد سكان المدن في المغرب 19 298 254 نسمة، منهم 43,2% في المدن الكبرى (8 334 705 نسمة)، و42,1% في المدن المتوسطة (8 116 002 نسمة) و 14,8% في المدن الصغيرة (2 847 547 نسمة).

تتميز مدن المغرب بتفاوت جغرافي متنام على مستوى الساكنة. من بين 218 مدينة تم تحديدها سنة 2014، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المدن:

- 7 مدن كبرى بساكنة أكثر من 500 000 نسمة،
- 63 مدينة متوسطة تتراوح ساكنتها بين 500 000 و50 000.
- 148 مدينة صغيرة تقل ساكنتها عن 50 000.

اعتمد المغرب سياسة المدينة التي تتجسد في مجموعة من الإجراءات الهادفة لمكافحة جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي و/ أو المجالي وتعزيز الاندماج الحضري لسكان الأحياء المحرومة من حيث فرص العمل، والولوج إلى خدمات وتجهيزات القرب. كما تطمح أيضا إلى تطوير مدن جديدة من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى ومدن ذكية ومفتوحة وشاملة ومنتجة ومتضامنة ومستدامة.

إضافة إلى إطلاق برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية لتيسير إعادة هيكلة الإجراءات المتخذة والمتعلقة بالبنية التحتية والتجهيزات الجماعية، وإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز، وحماية المدن من الفيضانات وخلق مشاريع اقتصادية من خلال برامج منسجمة ومندمجة، مرتكزة على الشراكة والتعاقد بين مختلف الفاعلين.

الإسكان والوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية

- وفي إطار الحد من السكن غير اللائق، عرف برنامج "مدن بدون صفيح" تطورا بنسبة 68% مقارنة مع هدفه الأولي. فمن بين 85مدينة وجماعة حضرية يستهدفها البرنامج، تم إعلان 58 مدينة بدون صفيح سنة 2017. وبدوره، عرف برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط، إنجاز عمليات تدخل همت 27500 بناية أي 63% من الوحدات التي تم إحصاؤها.
- كما مكن تنفيذ برنامجين لبناء الطرق القروية يغطيان الفترتين 1995-2005 و2005-2015، من إنجاز أكثر من 26000 كلم ورفع معدل ولوج الساكنة القروية إلى الطرق من 54% سنة 2005 إلى 80% سنة 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تمت بلورة مشروع طرقي يغطي الفترة 2016-2025 في إطار برنامج التأهيل الترابي وينص على بناء 25000 كلم وإعادة تأهيل 10000 كلم، بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH). وقد أعطيت الأولوية للمناطق الجبلية والنائية من أجل تقليص الفوارق بين مختلف الجماعات الترابية.
- عرف ولوج الساكنة إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 96% سنة 2016.
- مكنت الجهود المبذولة في مجال الكهربة من الوصول إلى معدل 99,49% في نهاية غشت 2017. وقد بلغ إجمالي الدواوير المرتبطة بشبكة الكهرباء 39.750 دوارا، تضم ما يقارب 12,7 مليون شخص.
- فيما يتعلق بالتطهير، مكن البرنامج الوطني للتطهير السائل (PNA) من رفع معدل الربط بشبكة الصرف الصحي إلى 90% في الوسط الحضري سنة 2016. إلا أن الوسط القروي لا يزال يسجل تأخرا كبيرا في هذا المجال. تبلغ نسبة الساكنة القروية المستفيدة من خدمات الصرف الصحي المحسنة (مع حفر صحية مجهزة) 19%، منها 7,1% متصلة بشبكة الصرف الصحي.

الهجرة الدولية

إحصائيات مغاربة العالم:

عدد المغاربة المقيمين بالخارج، يقدر بحوالي **4,6 ملايين نسمة** حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لسنة 2018:

- ✓ **70%** منهم تقل أعمارهم عن 45 سنة ؛
- ✓ **20%** منهم ازدادوا ببلد الإقامة ؛
- ✓ **46%** منهم نساء.

أوروبا	فرنسا : 1.238.815	إسبانيا : 906.507	إيطاليا : 659.230
	بلجيكا : 396.743	هولندا : 308.956	ألمانيا : 163.228
	سويسرا : 15.319	السويد : 11.084	روسيا : 3.188
أمريكا	كندا : 74.983	الولايات المتحدة الأمريكية : 250.241	
آسيا	المملكة العربية السعودية : 61.872	الامارات العربية المتحدة : 52.911	قطر : 11.116
	الكويت : 5.469	سلطنة عمان : 4.862	الأردن : 3.407
	البحرين : 3.419	تركيا : 5.143	لبنان : 1.646
افريقيا	ليبيا : 76.923	الجزائر : 53.700	تونس : 34.889
	مصر : 9.066	الكوت ديفوار : 3.818	موريتانيا : 3.036
	السينغال : 3.201	غينيا الاستوائية : 3.192	الكابون : 1.907

الهجرة الدولية

إحصائيات الأجانب المقيمين في المغرب

- ✓ وصل عدد الأجانب المقيمين في المغرب إلى 84001 نسمة، أي ما نسبته 0,25% من مجموع الساكنة المغربية.
- ✓ يقيم أغلب السكان الأجانب في الوسط الحضري، ومعظمهم شباب، بالإضافة إلى أن أكثر من نصفهم متزوجون (57,5%). يعيش حوالي 988 79 أجنبيا (95,2%) في الوسط الحضري مقابل 013 4 أجنبيا فقط (4,8%) في الوسط القروي.
- ✓ 40% من الأجانب المقيمين في المغرب هم أوروبيون و41,6% أفارقة.
- ✓ يقيم في المغرب مزيج من الجنسيات، ومن جميع القارات، مع هيمنة واضحة للأجانب الفرنسيين (25,4%) يليهم الأجانب السنغاليون (7,2%)، ثم الأجانب من جنسية جزائرية (6,8%) و6,2% من السوريين.
- ✓ 95,1% من الأجانب يعرفون القراءة والكتابة و41,3% نشيطون مشتغلون.

يمكن تحميل تقرير هذه الدراسة "***الأجانب المقيمين في المغرب***" من الموقع www.hcp.ma

الهجرة الدولية

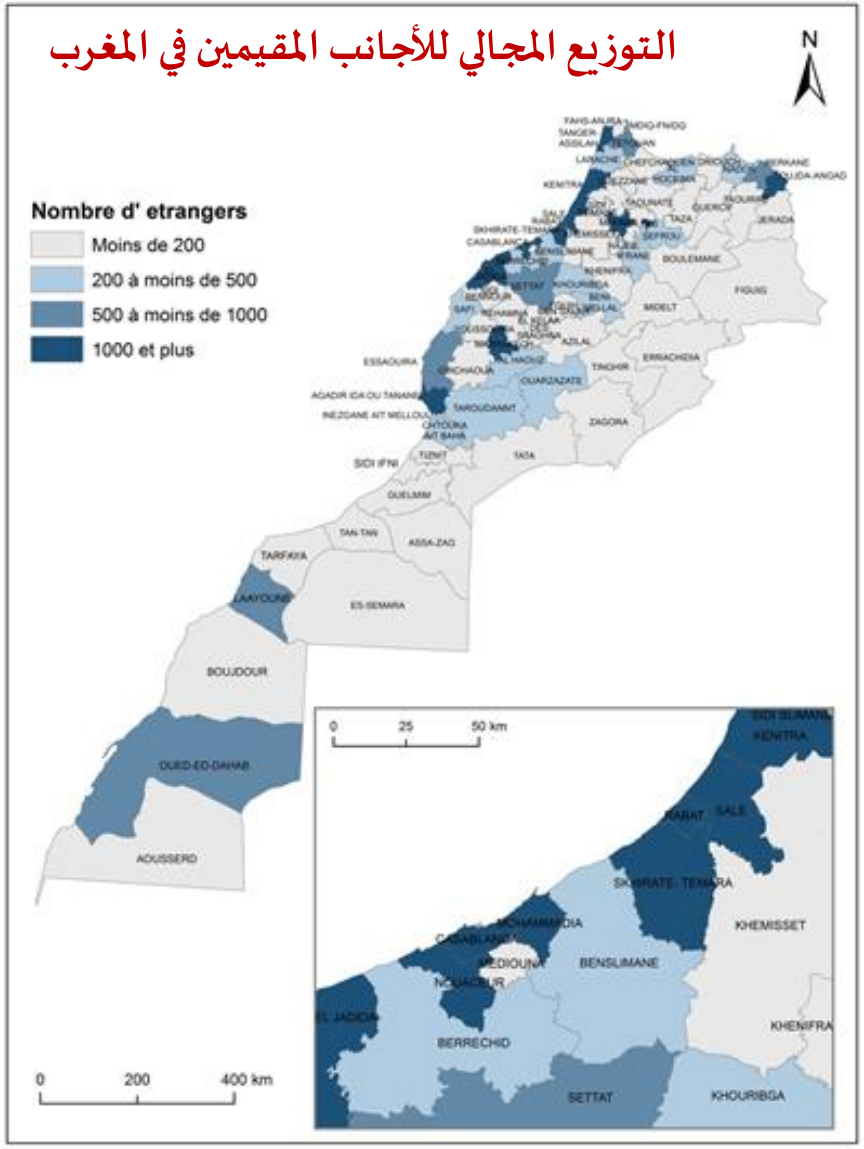

- ✓ 6 مدن تأوي ثلثي الأجانب : تعرف المدن الكبرى تمركز أعلى نسبة للأجانب خاصة :
  بالدار البيضاء (28,6%، 23993)
  الرباط (14.8%، 12412)،
  مراكش (8.0%،6694)،
  طنجة (6.1%، 5155)،
  أكادير (4.4%، 3704)
  وفاس (4.2%، 3509).

الهجرة الدولية

بادر المغرب منذ سنة 2013 إلى إقرار سياسة جديدة للهجرة واللجوء تتبنى على التزاماته الدولية، وتعتمد مقاربة إنسانية في فلسفتها ومسؤولة في مقاربتها ورائدة من خلال قيامها على التعاون والشراكات المتجددة مع جميع الأطراف الوطنية، الاقليمية والدولية، بهدف تفعيل الرؤية الملكية التي تستجيب لخمس مقتضيات وهي احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الهجرة القانونية، وضمان حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء، وكذا التسوية الاستثنائية للمهاجرين غير الشرعيين.

وبذلك، اعتمد المغرب، في سنة 2014، استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء تروم إدماج الهجرة في السياسات العمومية للتنمية على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية. وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات:

- ✓ تسوية وضعية المهاجرين (23.069 مهاجر من أصل 27.649 طلب) سنة 2014، كما تم تسجيل 28.400 طلب تسوية بين 2016-2017، بهدف إدماجهم في سوق الشغل.
- ✓ في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، "مشروع شراكة" : تعزيز تنقل الكفاءات ودعم السياسات العمومية": مدة المشروع ثلاث سنوات ابتداءا من سنة 2014 بميزانية قدرها 5 مليون اورو من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ تعديل الدورية رقم 13-487 لتمكين أطفال المهاجرين المقيمين بالمغرب واللاجئين من الالتحاق بالمدارس بصرف النظر عن وضعهم الإداري.
- ✓ التوقيع على مذكرة مشتركة رقم 33 بتاريخ 15 فبراير 2017، لتنظيم الرعاية الطبية للمهاجرين واللاجئين.
- ✓ سن قانون رقم 14-27 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر بتاريخ 19 شتنبر 2016.
- ✓ المصادقة من طرف المجلس الحكومي على مشروع قانون رقم 16-01 يوافق بموجبه على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، بتاريخ 14 يناير 2016.
- ✓ إطلاق مشروع "**دعم قدرات الجماعات المحلية في ميدان الهجرة**" بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون GIZ، يضم دورات تكوينية ومشاريع نموذجية لفائدة الفاعلين في المجالات المرتبطة بالهجرة والاندماج المحلي.
- ✓ تعزيز نظام الدعم للعودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين (2094 مهاجر مستفيد إلى حدود أبريل 2018).

الهجرة الدولية

- ✓ أما على المستوى الإقليمي، تميزت الفترة 2016-2017 بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وتقديمه لخارطة طريق لتدبير الهجرة بإفريقيا واقتراح إحداث مرصد إفريقي للهجرة ومنصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة خلال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أبابا في يناير 2017، وكذلك الاتفاق من حيث المبدأ على انضمامه إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بـ"سيداو" في 5 و6 يونيو 2017. سيكون لاندماج المغرب في هذه المجموعة تأثير مباشر على سياسة الهجرة والتي تشمل حرية التنقل والإقامة لرعايا الدول الأعضاء في سيداو.
- ✓ دعا المغرب في أبيدجان، إلى "صياغة خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة"، التي وضع الملك لبناتها الأولى في يوليوز 2017.
- ✓ إطلاق برنامج الشراكة والتعاون جنوب-جنوب منذ سنة 2017 بين المغرب والعديد من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بشأن قضايا الهجرة. وسيتم تنفيذ هذا المشروع، الممول من طرف الصندوق الائتماني لحالات الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي، والذي تسهر على تفعيله الدول الشريكة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ والخبرة الفرنسية Expertise France.
- ✓ في إطار الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، وسويسرا والاتحاد الأوروبي، يعمل مشروع: **"المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية** " على تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية من خلال تعزيز البعد المحلي." (المرحلة الثانية) بميزانية تقدر ب 500.000 دولار فيما يخص المغرب.
- ✓ وفي إطار برنامج يشمل اثني عشر بلدا من الشرق الأوسط وشمال افريقيا "بحث الأسر حول الهجرة الدولية في دول البحر الأبيض MED-(HIMS)، ومنذ صيف 2018، بدأ المغرب في إنجاز البحث الوطني حول الهجرة الدولية، ويشمل عينة مكونة من 19000 أسرة بهدف الاحاطة بالخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المعنيين بالهجرة الدولية ومنحى ودينامية سلوكهم وظروف اندماجهم في بلدان المنشأ والعبور والاستقبال.
- ✓ وتجدر الإشارة إلى أن المملكة انخرطت في المشاورات الوطنية المتعلقة بإعداد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، في إطار استعدادها للمشاركة في المفاوضات البين- حكومية على الصعيد العالمي، والتي ستجرى خلال 10 و11 دجنبر 2018، وذلك تزامنا مع احتضان المغرب للنسخة 11 للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية ما بين 5 و7 دجنبر 2018.

الحكامة

في الواقع، يوفر دستور 2011 الأساس لقيم ومبادئ نظام الحكامة الجيدة، التي تستهدف مجتمعا حديثا، شاملا ومستداما، قائما على دولة القانون، والديمقراطية التشاركية والمساءلة. وذلك من خلال مصادقة السلطات العمومية على مجموعة من القوانين التنظيمية والنصوص القانونية التي تهم:

- ✓ إحداث هيئات مكلفة بالحكامة أو تسهيل التنزيل الفعلي لمبادئ الديمقراطية التشاركية أو أيضا توسيع ولوج السكان إلى مختلف الحقوق المدنية والسياسية والسوسيو–اقتصادية والثقافية.
- ✓ إصلاح العدالة والإدارة العمومية ومناخ الأعمال،
- ✓ إعداد وتعزيز خطط إستراتيجية جديدة، قطاعية أو أفقية، تساهم في التنزيل الفعلي لحقوق الإنسان، ولاسيما منها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- ✓ من أجل تعزيز الحكامة الإدارية، تم وضع استراتيجية وطنية لتحديث الإدارة 2014–2021، ترتكز على محاور تهم تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتثمين رأس المال البشري، وتقوية آليات الحكامة والتنظيم.
- ✓ إذا كان المغرب قد صادق سنة 2007 على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وشرع في تنفيذ أحكامها من خلال العديد من الإصلاحات، لاسيما القانونية والمؤسساتية، فقد وضع استراتيجية وطنية وقائية، لمحاربة الفساد تحت عنوان "**توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025**".
- ✓ تعزيز الحكامة الجهوية والترابية خدمة للتنمية التشاركية والشاملة، من خلال إصلاح دستوري معمق، جعل المغرب ينخرط في ورش كبير للجهوية المتقدمة، والذي فتح آفاقاً جديدة أمام الفاعلين المحليين من حيث المشاركة في اتخاذ القرار وتدبير الشؤون العامة. هذا ويجري حاليا إعداد ميثاق اللاتمركز، الذي سيمكن من إعطاء دفعة جديدة لمسلسل الجهوية المتقدمة.
- ✓ ومن أجل تحسين حكامة النظام الإحصائي الوطني، قدمت المندوبية السامية للتخطيط مشروع القانون رقم 14.109 الخاص بالنظام الإحصائي الوطني والذي يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم الإحصاءات الرسمية والإطار القانوني الذي ينطبق على جمعها ومعالجتها وحفظها ونشرها، ويحدد المهمة الموكلة إلى النظام الإحصائي الوطني وتكوينه، فضلا عن إحداث مجلس وطني للإحصاء.

تأثير الإجراءات السياسية على المكاسب الديموغرافية

- تتلخص الآثار الرئيسية للانتقال الديموغرافي لساكنة المغرب في تغيير البنية العمرية للسكان مما أدى إلى ظهور إشكاليات أساسية على مستويات التعليم والتشغيل والنفقات العمومية، والصحة، والحماية الاجتماعية وإعداد التراب، التي ترتبط بها بشكل وثيق وعلى نحو مستدام.
- وبالفعل، عرفت التركيبة الديموغرافية حسب السن لساكنة المغرب تغيرات هيكلية كبيرة، تتمثل في ارتفاع حصة السكان في سن النشاط من إجمالي السكان من 49,9% سنة 1981 إلى 62,4% سنة 2014 و62,8% سنة 2018، وانخفاضها بالنسبة للفئة العمرية أقل من 15 سنة من 45,6% من مجموع السكان سنة 1981 إلى 28,2% في 2014 و26,6% في 2018. أما نسبة المسنين، فقد عرفت استقرارا نسبيا خلال الخمس عقود الأخيرة، حيث انتقلت من 7,2% سنة 1960 إلى 9,4% سنة 2014 و10,5% في 2018.
- سيوفر مثل هذا الوضع، فترة مواتية للمغرب للاستفادة من ساكنته النشيطة. وهي فرصة ديمغرافية يتعين استغلالها إلى أقصى حد مع العمل في الآن نفسه على استباق التحديات المستقبلية ووضع سياسات اجتماعية قوية ترتكز على الإنسان، تهم مجالات التعليم والتكوين والتشغيل، مصاحبة باستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المحدثة لفرص شغل للشباب، وذلك قبل أن تتنامى الشيخوخة .
- وتبقى مشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة. برسم سنة 2017، حيث بلغ معدل نشاط مجموع السكان 46,7%، ويناهز معدل نشاط الإناث 22,4% (18,4% بالوسط الحضري و 29,6% بالوسط القروي) وهو أقل من معدل نشاط الرجال البالغ 71,6% (67,6% بالوسط الحضري و78,4% بالوسط القروي)، أي بفارق 49,2 نقطة. ويعتبر هذا الفارق هو نفسه تقريبا في كل من الوسط الحضري (49,2 نقطة مئوية) والوسط القروي (48,7 نقطة).

التنمية المستدامة في المغرب

- جعل المغرب من التنمية المستدامة أولوية وطنية من خلال بلورة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في 25 يونيو 2017 والتي تروم تحقيق الانتقال التدريجي للمغرب نحو الاقتصاد الأخضر من خلال أخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار، والعمل على ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي وتعزيز مستدام للتنافسية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، تم تحديد سبعة رهانات أساسية كبرى، كما تم تحديد المحاور الاستراتيجية لكل رهان، والتي بلغت في مجملها 31 محورا استراتيجيا لها أهدافها وإجراءاتها ومشاريعها.

- **رهانات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030:**
  - ✓ تعزيز حكامة التنمية المستدامة
  - ✓ إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر
  - ✓ تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية، ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي
  - ✓ تسريع تنفيذ سياسة وطنية لمحاربة التغيرات المناخية
  - ✓ إيلاء عناية أكبر بالمجالات الترابية الهشة
  - ✓ دعم التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية
  - ✓ النهوض بثقافة التنمية المستدامة

- **الحصيلة الأولية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:**
  - ✓ تم إنجاز إطار تعاقدي على ثلاث مستويات لتنزيل الاستراتيجية، أولها على المستوى الحكومي لتحقيق مفهوم "مثالية الدولة"،
  - ✓ أما الثاني فيتمثل في الشق القطاعي إذ تم بكل قطاع "تعيين نقطة اتصال المكلفة بالتنمية المستدامة، ولجنة داخلية لتنفيذ المشاريع والتدابير المنصوص عليها،
  - ✓ الاعتماد النهائي لـ 16مخطط عمل خاص بالتنمية المستدامة.
  - ✓ سيتم العمل على تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في إطار تفعيل الجهوية الموسعة.
  - ✓ تم إطلاق دراسة قصيرة الأمد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) من أجل تحليل ومقارنة التجارب الدولية في مجال مثالية الدولة وإعداد مشروع خطة عمل مفصلة وشاملة لتنفيذ مخطط مثالية الدولة.

شكرا على حسن انتباهكم

جمال آيت موحا
رئيس شعبة الحركية المجالية للسكان
مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية
المندوبية السامية للتخطيط
الرباط، المغرب
j.aitmouha@hcp.ma